بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

السيد راشد مبارك الخاطر

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٦٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة تفهمه

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

١٧ أكتوبر ٢٠١٤

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يود وفد دولة قطر ان يعرب عن تقديره للأمين العام لما يبذله من جهود قيمة في سبيل تعزيز أنشطة التدريب في مجال القانون الدولي ونشره، كما نُثني على التقرير المقدم من الأمين العام، المعنون ((برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه)) والوارد في الوثيقة A/69/516.

السيد الرئيس،

كما هو معلوم لكم، فإن انشاء الأمم المتحدة، كان يستند الى القناعة بحاجة المجتمع الدولي لاعتماد سيادة القانون، بهدف كفالة تحقيق السلم والأمن الدوليين، وعلى هذا الأساس فأن القانون الدولي هو الأداة الوحيدة التي ينبغي أن تحكم العلاقات الدولية، مما يتطلب بذل الجهود وزيادة الوعي بأهمية القانون الدولي.

واستناداً لذلك، نهض برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة تفهمه، ومنذ ما يقرب الخمسين عاماً، بهذه المهمة وقدم فائدة كبيرة لأجيال من القانونيين والمختصين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وبذلك أرسى الأساس للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسين المعرفة بالقانون الدولي.

لقد أثبتت الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي مدى الحاجة المتزايدة للبرنامج، الذي يهدف لتعزيز الأمن والسلم

الدوليين وتطوير العلاقات الودية والاحترام والتعاون بين الدول، من خلال الالتزام بالقانون الدولي.

السيد الرئيس،

إيماناً من بلادي بأهمية القانون الدولي، الذي استندت اليه سياسة دولة قطر، فقد حرصت على اشراك الدبلوماسيين والمختصين في القانون الدولي في دورات البرنامج، كما واصلت دولة قطر تقديم الدعم المالي للبرنامج، بهدف تمكينه لتجاوز الصعوبات المالية التي تعترض استمراريته، وبما يساهم في تمكين القانونيين، وخاصة من الدول النامية من المشاركة فيه.

إننا نشارك اهتمام وقلق مجموعة ال (٧٧) والصين بشأن الغاء دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٣ لعدم كفاية التمويل، وعدم عقد دورة دراسية إقليمية من دورات الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لما يقارب عشر سنوات. وعليه فإننا نحث الدول والمؤسسات الدولية بتقديم الدعم للبرنامج، لكي يتمكن من عقد الدورات في هذا المجال.

ختاماً، ستواصل دولة قطر تقديم كل دعم ممكن لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ، وبما يساهم في ترسيخ ورفع الوعي بالقانون الدولي، وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وشكرا لكم